الأمم المتحدة S/2017/1117

مجلس الأمن

Distr.: General
27 December 2017
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٦٦ (٢٠١٧)، الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وطلب إليّ أن أقدم تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة كل ٩٠ يوما، وكذلك القرار ٢٣٨١ (٢٠١٧)، الذي أذن فيه المجلس للبعثة برصد وقف إطلاق النار الوطني الثنائي المؤقت بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني، وطلب إليّ أن أقدم تقريرا عن هذه المهمة الإضافية. ويغطي هذا التقرير الفترة المشمولة بأول تقرير يمتد على فترة ٩٠ يوما، ابتداء من بدء ولاية البعثة في ٢٦ أيلول/سبتمبر وحتى ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

ثانيا – التطوُّرات الرئيسية

٢ – يدخل تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء السلام المستقر والدائم في كولومبيا، الذي وُقِّع في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، سنته الثانية. وتمثلت أبرز إنجازات السنة الأولى في العملية المعقدة المتمثلة في وقف إطلاق النار وفصل القوات؛ وإلقاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي أسلحتها، بما في ذلك التخلص من مئات مخابئ الأسلحة؛ وانتقال الآلاف من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي إلى الحياة المدنية؛ وتحويل المنظمة المسلحة إلى حزب سياسي.

٣ – وعلى الرغم من أن النزاع أثر أساسا في المناطق الريفية في السنوات الأخيرة، فإن الأثر الذي خلفته عملية السلام أثر ملموس في جميع أنحاء البلد. وفي حين أن العديد من الأطراف المسلحة غير المشروعة لا تزال نشطة، فإن الحرب لم تعد تطغى على اهتمام المؤسسات وعلى الخطة السياسية للبلد، كما يتضح من المواضيع الرئيسية التي تطرقت إليها الحملة الانتخابية الجارية. وقد احتلت مسائل وشواغل أخرى مركز الصدارة، وبعضها جرى التعتيم عليه بسبب النزاع الذي امتد لأجيال. وحتى في أوساط المشككين في جدوى اتفاق السلام، فإن التصور السائد هو أن ظروفا جديدة قد نشأت وأن ثمة فرصا جديدة قائمة حاليا لجبر الكسور التاريخية وبناء بلد أكثر استقرارا واتحادا.

الرجاء إعادة استعمال الورق

جدول الأعمال التشريعي

٤ - بوجه عام، اتسم التقدم المحرز في التنفيذ الشامل لجدول الأعمال التشريعي المتعلق بالسلام بالتفاوت، وزادت من ذلك التفاوت الأحداثُ المتعلقة بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية، المقرر إجراؤها في النصف الأول من عام ٢٠١٨. كما أن العديد من الأحزاب السياسية التي وافقت في البداية على اتفاق السلام نأت بنفسها عن أحكام هامة من الاتفاق، بما في ذلك التشريعات المتعلقة بهيكل العدالة الانتقالية والضحايا.

٥ - أما الإجراءات المعجّلة التي اعتمدها الكونغرس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ من أجل التعجيل بالنظر في التشريعات المتصلة بالسلام، فقد انقضى أجلها في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وبحلول ذلك التاريخ، سُنّت قوانين هامة، يقتضي بعضها تقديم تنازلات كبيرة للغاية فيما يخص بعض هذه القوانين لضمان اعتمادها؛ ومع ذلك، لم يُعتمد عدد كبير من مشاريع القوانين، على الرغم من بذل جهود كبيرة من جانب الحكومة في هذا الصدد.

٦ - وكان أهم مشروع قانون جرت الموافقة عليه هو القانون التشريعي الذي ينظم الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، الذي أقر في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. ويتقيد هذا النظام الأساسي بصياغة استُمدت من قرار صدر في الآونة الأخيرة عن المحكمة الدستورية يضمن المشاركة السياسية لأعضاء حزب القوة الثورية البديلة المشتركة، بيد أنه يحد أيضا من نطاق الولاية القضائية الخاصة فيما يتعلق بالأطراف الثالثة، ويحد في بعض النواحي من استقلالها عن نظام العدالة العادي. وبوجه خاص، أحاط الجدل بمسألة الموافقة على تعديل يمنع أي شخص قام في السنوات الخمس الأخيرة بتمثيل عملاء في قضايا ترتبط بالنزاع المسلح، أو في قضايا رُفعت ضد الدولة على المستوى الوطني أو الدولي، من العمل قاضياً في الولاية القضائية الخاصة. وقد ذهب بعض مسؤولي الحكومة ومنظمات حقوق الإنسان إلى أن هذا التعديل غير دستوري. ولا يزال النظام الأساسي قيد نظر المحكمة الدستورية.

٧ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، كان الكونغرس ينقصه فيما يبدو صوت واحد لكي يتمكن من اعتماد قانون بشأن الدوائر الانتخابية الانتقالية الخاصة من أجل السلام، وهو ما كان من شأنه أن يخلق ١٦ مقعدا جديدا في مجلس النواب لضحايا النزاع، تستمد من المناطق الريفية والمناطق المتضررة من النزاع. وفي التصويت النهائي في مجلس الشيوخ، حصل هذا التدبير على ٥٠ صوتا، وهو ما قرر رئيس مجلس الشيوخ أنه دون الأغلبية المطلوبة. وقامت الحكومة ومنظمات المجتمع المدني بالطعن في هذا القرار.

٨ - واعتمد الكونغرس ما مجموعه ١١ قانونا، من بينها ستة إصلاحات دستورية، على مدى ١٢ شهرا من تنفيذ سلطة المسار السريع. وقد تعذرت الموافقة على ثمانية قوانين، بما في ذلك تشريعات هامة بشأن المشاركة السياسية والتنمية الريفية والأحكام الخاصة التي تنص على تيسير استسلام المنظمات الإجرامية. وخلال الفترة نفسها، أصدر رئيس كولومبيا، خوان مانويل سانتوس كالديرون، ٣٦ مرسوما من مراسيم القوانين و ٦٠ مرسوما عاديا تتعلق بتنفيذ اتفاق السلام. ومن مجموع تلك القوانين والمراسيم البالغ عددها ١٠٧، خُصِّص ٤٩ قانونا ومرسوما لإعادة الإدماج؛ و ٦ للضمانات الأمنية؛ و ٩ للقضايا المتعلقة بالضحايا والحقيقة والعدالة والتعويض؛ و ٢١ للتنمية الاجتماعية والريفية؛ وكانت القوانين والمراسيم المتبقية تتعلق بمسائل مشتركة.

قرارات المحكمة الدستورية

٩ - تخضع جميع تلك القوانين والمراسيم لنظر المحكمة الدستورية. وقد اعتُبرت أربعة قوانين و ١٩ من مراسيم القوانين حتى الآن منسجمة مع الدستور. وأقر قانون هام وافقت عليه المحكمة اتفاق السلام بوصفه إطارا مرجعيا لصياغة السياسات العامة، ونص على إلزام موظفي الخدمة المدنية بامتثال الاتفاق على مدى السنوات الـ ١٢ المقبلة.

١٠ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أقرت المحكمة بالإجماع، مع إدخال تعديلات، القانون المنشئ للنظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار. وقد أفسح القانون المجال أمام مشاركة القوات المسلحة الثورية الكولومبية في انتخابات عام ٢٠١٨، وذكر أن قضاة الولاية القضائية الخاصة سيحددون ما إذا كانت الجزاءات التي ستفرضها هذه الولاية القضائية في المستقبل ستؤثر على المشاركة السياسية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية. ومن ناحية أخرى، حدد القانون سلسلة من الشروط الجديدة التي يتعين على أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية استيفاؤها من أجل الاحتفاظ بحقهم في المثول أمام الولاية القضائية الخاصة بدلا من النظام القضائي العادي. وأيد القانون بعض الوظائف المسندة إلى الولاية القضائية الخاصة، ولكنه أنشأ أيضا الحق في الطعن في قراراتها في نظام المحاكم العادية؛ وأخضع قضاة هذه الولاية القضائية الخاصة لنظم الرقابة القضائية والنظم التأديبية القائمة. واعترضت القوات المسلحة الثورية الكولومبية بشدة على هذه التعديلات، بما في ذلك في رسالة موجهة إلي. وقالت المحكمة إنها تسعى، من خلال النهج الذي تتبعه، إلى تحديد أرضية مشتركة لما يعد بلا شك أكثر المسائل إثارة للجدل في اتفاق السلام. وفي الوقت نفسه، فإن قرار المحكمة يقلل من استقلالية نظام العدالة الانتقالية على النحو المقرر في الاتفاق، ويحد من الضمانات القضائية المقابلة التي تُمنح لأعضاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية. وانتقدت منظمات حقوق الإنسان هذا القرار لعدم التزامه بحقوق الضحايا من خلال تخفيف الأحكام المتعلقة بالمدنيين الذين شاركوا في النزاع.

١١ - وقد مهد قرار المحكمة الطريق أمام عمل الولاية القضائية الخاصة، ولجنة الحقيقة والتعايش وعدم التكرار، والوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين في سياق النزاع المسلح وبسببه. وإنني أشيد بالعمل المهني والنزيه الذي تضطلع به لجنة الاختيار المسؤولة عن اختيار القضاة ومسؤولين آخرين في النظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار. وقد شاركت الأمم المتحدة في أعمال اللجنة من خلال تعييني دييغو غارسيا - سايان خبيرا مستقلا. وإنني أقر على وجه الخصوص بالجهود التي تبذلها اللجنة لتحقيق التوازن بين الجنسين في تكوين هذه الهيئات. كما أرحب بتعيين شخصيات بارزة للاضطلاع بمهام مدير وحدة التحقيق ولوائح الاتهام، ورئيس لجنة الحقيقة والتعايش وعدم التكرار، ومدير الوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين، ومديرة وحدة التحقيقات الخاصة في مكتب المدعي العام، للتحري عن المنظمات الإجرامية وتفكيكها. وقد أنشئت لجنة الحقيقة في ٦ كانون الأول/ديسمبر وآمل أن تكون جميع الهيئات قريبا قادرة على أداء عملها على نحو كامل.

ثالثا – مهام البعثة

ألف – الضمانات الأمنية

أمن الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي

١٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الجيش والشرطة الامتثال للالتزام بالحفاظ على وجود أمني حول المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج البالغ عددها ٢٦ منطقة. وفي حين أن العلاقة بين الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي وقوات الأمن ظلت قائمة على التعاون في مناطق عديدة، فإن الثقة بين الخصوم السابقين في مناطق أخرى قد تآكلت في أعقاب انتهاء آلية الرصد والتحقق. وفي ١٦ كانون الأول/ ديسمبر، دخلت مجموعة من الجنود منطقة كولينياس الإقليمية (مقاطعة غوافياري) في الصباح الباكر دون تنسيق مسبق، مما أثار الجزع لدى أفراد سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. وسيلزم بذل جهود استباقية، بما في ذلك الجهود التي تبذلها البعثة، لكفالة استمرار التعاون بين قوات الأمن العام والمقاتلين السابقين. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ تزايد التوترات في حالة وجود المناطق الإقليمية بالقرب من محميات الشعوب الأصلية أو داخلها، مما يشير إلى ضرورة زيادة التنسيق بين السلطات العسكرية وسلطات الشرطة والسلطات الإثنية.

١٣ – وقد أرفقت الشرطة الوطنية عمليات نشرها بمبادرات تهدف إلى بناء الثقة والوقاية. ويجري حاليا تنفيذ برنامج المجتمعات المحلية التي تنعم بالأمن والسلام، الذي يركز على التعايش والأمن، في معظم المناطق الإقليمية والمجتمعات المحلية المجاورة لها.

١٤ – وتتواجد مبادرة ”الخيمة الزرقاء“ المشتركة بين المؤسسات التي وضعتها وزارة الدفاع الوطني، والتي تهدف إلى الجمع بين مؤسسات القطاع الأمني تحت سقف واحد، حول جميع المناطق الإقليمية، على اختلاف المشاركين والأهداف، وبدرجة متفاوتة من النجاح. وفي بعض المناطق الإقليمية، يبدو أن مبادرة الخيمة الزرقاء تتيح فرصة للحوار وحل النزاعات. وفي بلدان أخرى، قال أفراد سابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي وأفراد من المجتمع المحلي إن المبادرة لا تقدم ردودا كافية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المقاتلين السابقين في بعض المناطق الإقليمية والمجتمعات المحلية المجاورة يشعرون بالقلق لأن مبادرة الخيمة الزرقاء ينظر إليها على أنها مكرسة لجمع المعلومات الاستخباراتية وتعرّض المشاركين فيها للوصم بصفة المخبرين. ولئن أصدرت الحكومة مرسوما يعرّف مبادرة الخيمة الزرقاء باعتبارها آلية مشتركة بين المؤسسات في إطار جهود تحقيق الاستقرار على الصعيد الإقليمي، فإنها تحتاج إلى زيادة المشاركة المجدية من جانب السلطات المدنية المحلية، والوسائل الكفيلة بتوفير المزيد من ثمار السلام الملموسة للمجتمعات المحلية.

١٥ – وبينما تستفيد المناطق الإقليمية من ظروف الأمن الأساسية، كانت هناك زيادة كبيرة في عدد القتلى من بين الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي من خارج هذه المناطق. وفي الفترة من ٢٦ أيلول/سبتمبر إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر، وقعت ١٧ حالة قتل لأفراد سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي شاركوا في وقت من الأوقات في عملية إعادة الإدماج. ويشمل ذلك ما لا يقل عن ستة من الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي الذين قُتلوا في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر في مقاطعة نارينيو واثنين من الأفراد قُتلا في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر في نفس المقاطعة. وبذلك يصل العدد الكلي لحالات قتل الأفراد

السابقين المعتمدين لدى مكتب المفوض السامي للسلام منذ نيسان/أبريل ٢٠١٧ إلى ٣٤ حالة، بالإضافة إلى مقتل ١٣ من أفراد أسرهم. والمقاطعات الأكثر تضررا من حيث عدد حالات القتل هي نارينيو (١٥) وأنتيوكيا (٨) وكاوكا (٥).

١٦ - ولا تتطابق عمليات القتل هذه مع أي نمط من الأنماط المشاهدة على نطاق البلد. وفي حين أنها تميل إلى الحدوث في المناطق التي يتزايد فيها وجود الجماعات المسلحة غير المشروعة والمناطق التي تشهد النزاعات على الأراضي والاقتصادات غير المشروعة وغير ذلك من النزاعات، فإن الصورة لم تكتمل بعد. ويقوم مكتب المدعي العام بالتحقيق في هذه الحالات، وكانت هناك حتى الآن إدانة واحدة واعتقالات في ثلاث حالات إضافية.

١٧ - وبالنظر إلى الفترة الانتخابية المقبلة، من المهم، كجزء من الإطار العام للمرسوم بقانون ٨٩٥ المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٧ بشأن النظام الأمني الشامل لممارسة العمل السياسي، وضع تدابير لحماية الأطراف المشاركة في الأنشطة السياسية، بما في ذلك الأفراد السابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وأفيد بأن تهديدات قد وُجِّهت إلى أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية الذين يشاركون في الأنشطة السياسية في مقاطعات أنتيوكيا وكاكيتا وكاوكا ونارينيو. وفي الوقت الحالي، لا يوجد لدى أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية المسؤولين عن الأنشطة السياسية على الصعيد المحلي تدابير للحماية الشخصية. وكخطوة أولى لتصحيح هذا الوضع، أذنت الوحدة الوطنية للحماية بوضع أفرقة الحماية اللصيقة المتاحة لزعماء القوات المسلحة الثورية الكولومبية في المناطق تحت تصرف المقاتلين السابقين الذين يتعين عليهم مغادرة المناطق الإقليمية مؤقتا.

١٨ - واتخذت الوحدة الوطنية للحماية خطوات أخرى لتعزيز جهود الحماية الشخصية الحالية، بما في ذلك تحديد هوية ١٦٢ من أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية الذين يحتاجون إلى حماية شخصية، منهم ١٠٤ من المشمولين حاليا بتلك الحماية. وحتى ١٨ كانون الأول/ديسمبر، كان ٦٠٩ من الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي قد خضعوا لبرامج التدريب التابعة للوحدة وانضموا إلى أفرقة الحماية اللصيقة لأفراد حزب القوات المسلحة الثورية الكولومبية. وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، يُتوقع أن يصل عدد المستفيدين من التدريب إلى حوالي ٧٠٠ فرد، كما يُتوقع أن يبدأ برنامج تدريبي جديد لفائدة ٤٠٠ متدرب في شباط/فبراير ٢٠١٨. وسيكون إدراج عدد أكبر من النساء خطوة قيمة وقابلة للتنفيذ. ومن المهم أن تنهي الوحدة برنامجها الشامل للحماية وأن تضمن توفير الموارد الكافية.

١٩ - وفي أنتيوكيا، وهي إحدى المقاطعات التي وقع فيها أكبر عدد لحالات قتل الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، أنشئ فريق عامل معني بالضمانات الأمنية لمتابعة أكثر الحالات الأمنية إلحاحا في المنطقة. ويضم أعضاء هذا الفريق العامل مكتب الحاكم، والوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع، والوحدة الوطنية للحماية، والقوات المسلحة الثورية الكولومبية، والبعثة. وهناك مبادرات مماثلة على وشك أن تبدأ في كاوكا ونارينيو. وقد دأبت البعثة على العمل مع الوحدة بشأن عمليات تقييم المخاطر في المناطق التي يقيم بها المقاتلون السابقون في هذه المقاطعات الثلاث.

أمن المجتمعات المحلية في المناطق الأكثر تضررا من النزاع

٢٠ - على الرغم من أن الأرقام الوطنية لا تزال تشهد انخفاضا في مؤشرات العنف، تبيّن الحالة في المناطق الأكثر تضررا من النزاع التحديات الكبيرة التي تواجه عملية توطيد السلام. ففي الأسابيع الأخيرة، توصل كل من الشرطة، والقوات المسلحة، والمدعي العام، ومكتب أمين المظالم، ومنظمات المجتمع المدني، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبعثة دعم عملية السلام في كولومبيا التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، وغيرهم ممن لهم وجود في الميدان، إلى استنتاجات متسقة بشأن انعدام الأمن في المناطق الريفية، ولا سيما المناطق التي يوجد بها أفراد سابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. ووفقا لما ذكره مكتب المدعي العام، وقعت زيادة مقارنة بعام ٢٠١٦ في جرائم القتل في ١١ منطقة في تسع مقاطعات تقع في مناطق النزاع السابقة المتضررة بوجه خاص من الاقتصادات غير المشروعة. واستنادا إلى إحصاءات الشرطة في ٢٨١ بلدية، أفادت مؤسسة السلام والمصالحة (Paz y Reconciliación) بحدوث زيادة بنسبة ٤,٦ في المائة في عدد جرائم القتل، أو بنسبة ٧,٦ في المائة إذا ما أُخذت بعين الاعتبار المناطق الريفية فقط في هذه البلديات. وأفادت المنظمة غير الحكومية ”نحن ندافع عن حقوق الإنسان“ (Somos Defensores) بوقوع ٩٠ حادث اغتيال لقادة اجتماعيين ولمدافعين عن حقوق الإنسان (٧٧ رجلا و ١٣ امرأة) من بداية عام ٢٠١٧ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، في مقابل ٦٨ حادث اغتيال خلال الفترة نفسها في عام ٢٠١٦ - وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٣٢ في المائة. وكانت المقاطعات الأكثر تضررا في عام ٢٠١٧ هي أنتيوكيا وتشوكو وفايي ديل كاوكا وكاوكا ونارينيو. وتتسق هذه الأرقام مع الأرقام التي أبلغت عنها مفوضية حقوق الإنسان. وفي بيان صدر في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أفادت مفوضية حقوق الإنسان أنه حتى ذلك التاريخ كان قد تحقق من قتل ٧٣ من القادة الاجتماعيين، و ١٨ من أعضاء الحركات الاجتماعية والسياسية، و ١٤ شخصا خلال الاحتجاجات الاجتماعية. وأفادت مفوضية حقوق الإنسان أن إحدى عشرة حالة إضافية يجري التحقق منها.

٢١ - ويُبرز هذا النمط من العنف التحدي الشامل المتمثل في ملء فراغ السلطة الذي تُرك في المناطق الكبيرة التي كانت في السابق خاضعة لتأثير القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. ففي هذه المناطق، أدى غياب مؤسسات الدولة أو وجودها على نحو غير كافٍ، سواء منها الوكالات المدنية أو قوات الأمن، بعد انسحاب القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، إلى تمكين الجماعات المسلحة غير المشروعة من الانتشار بسرعة في محاولة لاستغلال الإيرادات المتأتية من الاقتصادات غير المشروعة. وقد تزامن توسع هذه الجماعات مع زيادة في العنف في المناطق التي تبدي فيها هذه الجماعات تصميما على تقويض برامج الاستعاضة عن الكوكا التي ترعاها الحكومة، وحيث تتنافس من أجل السيطرة على الأراضي والتعدين غير المشروع وزراعة الكوكا ودروب تهريب المخدرات. ونتيجة لذلك، وقعت حالات تشرد جديدة في صفوف المجتمعات المحلية المتضررة من أعمال العنف تلك. ومما يبعث على القلق بشكل خاص انتشار حوادث العنف والتشريد على طول ساحل المحيط الهادئ.

٢٢ - وشهدت بلدية توماكو (نارينيو) أحد أخطر الحوادث منذ توقيع اتفاق السلام، عندما قُتل في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ما لا يقل عن سبعة من أفراد المجتمع المحلي وجرح نحو ٢٠ شخصا أثناء عملية استئصال الكوكا. وبعد ثلاثة أيام، مُنع فريق لتقصي الحقائق يضم مسؤولين من مقاطعة نارينيو، وبعثة دعم عملية السلام في كولومبيا، وبعثة التحقق، ومفوضية حقوق الإنسان، من الوصول إلى الموقع من

جانب أفراد شرطة مكافحة المخدرات الذين أطلقوا الغاز المسيل للدموع والقنابل الصاعقة. أما البيانات الأولية الصادرة عن السلطات التي تشير إلى مسؤولية الجماعات غير المشروعة، فقد دُحضت في وقت لاحق بفضل الأدلة العدلية والمقابلات التي أجراها موظفو مكتب أمين المظالم. وفي أعقاب التحقيقات الأولية التي أجريت بقيادة نائب رئيس كولومبيا، أوسكار نارانخو، جرى توقيف أو نقل عدد من أفراد قوة مكافحة المخدرات ووضعوا رهن التحقيق. ولا تزال التحقيقات التي يضطلع بها مكتب المدعي العام والمفتش العام جارية. ومن الأهمية بما كان أن تستكمل هذه المؤسسات تحقيقاتها وتفرض العقوبات المناسبة على الجناة.

٢٣ - والمظاهر العديدة للعنف - قتال الجماعات المسلحة بهدف السيطرة على مناطق معينة؛ والتهديدات والهجمات التي تستهدف المجتمعات المحلية والمروجين للاستعاضة عن الكوكا والمدافعين عن حقوق الإنسان؛ وتشريد المجتمعات المحلية؛ والهجمات ضد المدافعين عن إعادة الأراضي إلى مالكيها - لا يمكن بالضرورة أن تعزى إلى مجموعة واحدة من الأسباب. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، ذكر المدعي العام أن هناك نهجا منتظما إلى حد ما في عمليات القتل هذه. وهي توضح في مجموعها حجم ومدى إلحاح التحدي الذي تواجهه المؤسسات الكولومبية والمجتمع في أجزاء كبيرة من المناطق الريفية في البلد.

٢٤ - وفي الأسابيع الأخيرة، اتُّخذت عدة تدابير هامة. وقامت القوات المسلحة والشرطة، تحت قيادة الرئيس ونائب الرئيس، بتحديث خطة تحقيق الاستقرار المعروفة باسم ''خطة فيكتوريا''، التي وضعت قبل عام ولكن لم تؤد إلى تحقيق النتائج المتوقعة. ومن أجل تحقيق وجود دائم أكثر وضوحا وفعالية في المناطق الحساسة، تركز الخطة الجديدة المعروفة باسم ''هورس'' على ١٣ بلدية ذات أولوية عالية و ٥٤ بلدية ذات أولوية متوسطة، مقابل ١٦٠ بلدية كانت مشمولة بخطة فيكتوريا الأولية. وتستند الأولويات إلى مجموعة من العوامل الرئيسية التالية: المناطق التي كانت في السابق خاضعة لتأثير القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، وإصدار الإنذارات المبكرة من جانب مكتب أمين المظالم، وقتل القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، ووجود الجماعات المسلحة غير المشروعة، ووجود المحاصيل غير المشروعة، والتعدين غير المشروع، والقتل والتهديد اللذان يستهدفان المدافعين عن إعادة الأراضي إلى مالكيها، وأنماط الابتزاز والاختطاف، والتقارير المقدمة من الأمم المتحدة وبعثة دعم عملية السلام في كولومبيا عن شعور المجتمعات المحلية بانعدام الأمن. وسيشمل نشر قوات الأمن العام الاتصال المباشر مع السلطات المدنية والمجتمعات المحلية وتقاسم المسؤولية معها. ومن المهم أن تبذل القوات المسلحة والشرطة جهدا لزيادة وجود النساء بين أفراد الأمن المنتشرين، بغية المساعدة على تحسين الاستجابة للمخاطر الأمنية المحددة التي تتعرض لها المرأة. وتنص الخطة على إجراء تقييم منتظم لمدى فعاليتها بالتعاون مع الأمم المتحدة، وستقوم البعثة بتعديل نشرها تبعا لذلك.

٢٥ - وشدد الرئيس على أن هذه الجهود يجب أن تقترن بالالتزام المتجدد من جانب القوات المسلحة بالتخلص من مخابئ الأسلحة المتبقية البالغ عددها ٢٧٧ مخبأ، وقد أبلغت أول بعثة للأمم المتحدة في كولومبيا الحكومة بالمواقع التقريبية لهذه المخابئ، في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٢٦ - ومن وجهة نظر قضائية، أشار مكتب المدعي العام إلى أن الأولوية ستعطى للتحقيقات في قتل القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. ووفقا للمكتب، فمن أصل ١١٨ حالة في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، شهدت ٥٩ حالة إحراز تقدم إجرائي. وداخل مكتب المدعي العام، أنشئت

وحدة التحقيقات الخاصة المنصوص عليها في اتفاق السلام. ووفقا لمرسوم القانون ٨٩٨ المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٧، تركز الوحدة على التحقيق مع المنظمات الإجرامية وشبكات دعمها وعلى ملاحقتها قضائيا. وبدأت الوحدة التحقيق في قضية تتعلق باثنين من الزعماء المعنيين بإعادة الأراضي إلى مالكيها قُتلا في مقاطعة تشوكو في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر و ٨ كانون الأول/ديسمبر.

٢٧ - وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، صدر المرسوم ٢١٢٤ الذي ينص على تعزيز نظام الإنذار المبكر في مكتب أمين المظالم. وبالاعتماد على شبكة واسعة من موظفي مكتب أمين المظالم على مستوى المقاطعات والبلديات، سيتيح هذا النظام من الآن فصاعدا إصدار إنذارات مبكرة مستقلة إلى مؤسسات الدولة التي سيطلب منها توفير استجابة سريعة على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات في آن واحد. وفي رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر وجهها وزير الداخلية إلى ممثلي الخاص، طلب وزير الداخلية إلى البعثة تعيين ممثل للمشاركة في اللجنة المشتركة بين القطاعات للرد السريع على الإنذارات المبكرة، التي ستتولى تنسيق هذه الجهود على الصعيد الوطني.

٢٨ - وأخيرا، فإن المرسوم ٢٠٧٨ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ يكمِّل الأحكام الحالية التي تنص على الحماية الشخصية للأشخاص المعرضين للخطر بأحكام الحماية الجماعية للجماعات والمجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، ينشئ مرسومٌ تكميلي يوشك أن يكتمل البرنامج الشامل لأمن وحماية المجتمعات المحلية والقادة والفئات الضعيفة في المناطق الأكثر تضررا من النزاع.

باء - إعادة الإدماج

٢٩ - يذكرنا تاريخ كولومبيا الحديث، في ظل إعادة تجنيد المقاتلين من نزاع إلى آخر، بأن عملية إعادة الإدماج السليمة أمر أساسي لضمان عدم التكرار. وتنطوي إعادة إدماج أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي على مجموعة من التحديات المعقدة، بما في ذلك استمرار وجود الجماعات المسلحة غير المشروعة؛ وازدهار الاقتصادات غير المشروعة في كثير من المناطق التي تجري فيها عملية إعادة الإدماج؛ وعرقلة نموذج إعادة الإدماج على نحو منتج بسبب العزلة والافتقار إلى الهياكل الأساسية التي تتسم بها المناطق الريفية؛ ونقص الخبرة في كولومبيا في مجال إعادة الإدماج الجماعي؛ وأخيرا، أحكام إعادة الإدماج المتفق عليها في المرحلة الأخيرة من المفاوضات بشأن اتفاق السلام التي تركز على أنشطة إعادة الإدماج القصيرة الأجل في مقابل الأنشطة الطويلة الأجل.

٣٠ - وعلى نحو ما تحققت منه البعثة، فإن عددا كبيرا من الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي قد انتقلوا إلى خارج المناطق الإقليمية. والأسباب وراء ذلك متعددة، بما في ذلك لم شمل الأسر، والأنشطة السياسية، والبحث عن مواقع أنسب لإعادة الإدماج. بيد أن تزايد الإحباط وانعدام الفرص يشكلان أيضا عاملا رئيسيا. وفي بعض المواقع، انضم عدد كبير من الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي إلى جماعات غير مشروعة أو جماعات منشقة.

إعادة الإدماج القانوني

٣١ - تظل إعادة الإدماج القانوني شرطا مسبقا أساسيا للإدماج السياسي والاجتماعي والاقتصادي ويجب أن تعطى لها الأولية. وقد أدت حالات التأخير في هذا الصدد إلى شيوع الإحباط بين الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي واستمرار الجدل بين الأطراف.

٣٢ - ومن إجمالي الأسماء الـ ١٧٨ ١٤ لأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي التي قدمتها المنظمة، اعتمد مكتب المفوض السامي للسلام أسماء ٤٥١ ١٢ شخصا للمشاركة في عملية السلام، وهو ما يتيح لهم تلقي استحقاقات إعادة الإدماج. ولا تزال حالات الأفراد الـ ٧٢٧ ١ المتبقيين قيد الاستعراض الإداري أو القضائي أو في انتظار حصولهم على وثائق الهوية الوطنية. وثمة حاجة ملحة إلى تسوية هذه الحالات على وجه السرعة.

٣٣ - ومن مجموع ٤٩٥ ٣ فردا سابقا في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي ذُكر أنهم مسجونون، أطلق سراح ٨٠٠ ٢ فرد، وتستعرض الحكومة ٤٥٤ حالة، ولم تفرج السلطات القضائية عن ٢٤١ فردا. وهناك ١٨٧ اسما إضافيا قدمتها القوات المسلحة الثورية الكولومبية منذ ١٥ آب/أغسطس لم تعترف بها الحكومة بعد. وأطلق سراح ٥٨٣ فردا إضافيا من الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي بشكل مؤقت باعتبارهم ''دعاة سلام''، نجح ٢٦٨ منهم في تسوية وضعهم القانوني.

٣٤ - ونتيجة للتضاربات بين قواعد بيانات القضاء والشرطة الوطنية والمصارف ومكتب المفتش العام، ألقي القبض على عدة أفراد من الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي أو احتجزوا برغم امتلاكهم للوثائق القانونية اللازمة. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت الحكومة المرسوم ٢١٢٥ الذي يهدف إلى تجنب المزيد من عمليات الاحتجاز غير المبررة ويفسح المجال أمام التوظيف القانوني للأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وحصولهم على مدفوعات إعادة الإدماج من خلال النظام المصرفي. وأدرجت الشرطة الوطنية بصورة مستقلة في قاعدة البيانات الخاصة بها إشارةً إلى حالة الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي من حيث إعادة الإدماج من أجل تيسير تسوية القضايا التي تكون فيها معلومات الشرطة غير محدّثة.

٣٥ - ووافقت الأطراف على السماح للأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي الذين يقضون مدة السجن في بلدان أخرى بقبول اختصاص الولاية القضائية الخاصة. وفيما يتعلق بـ٥٩ من المقاتلين السابقين الأجانب، ففي حين أحرز بعض التقدم في كفالة إمكانية انتقالهم إلى الوضع القانوني مما يتيح لهم البقاء في البلد، فإنهم لا يزالون في انتظار الحصول على تأشيرة الإقامة الخاصة بالسلام المنصوص عليها في مرسوم القانون ٨٣١ المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧.

إعادة الإدماج السياسي

٣٦ - تقع كفالة المشاركة السياسية للأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وحزبهم السياسي الجديد في صميم تنفيذ اتفاق السلام. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، سجل المجلسُ الانتخابي الوطني القوات المسلحة الثورية الكولومبية بوصفه حزبا سياسيا قانونيا وأقر اسمه وشعاره

ونظمه الأساسية السياسية ومديريه. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن الحزب أسماء مرشحيه للانتخابات الرئاسية وانتخابات الكونغرس لعام ٢٠١٨. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عقب مخاوف أعرب عنها رئيسُ السجل الوطني للأحوال المدنية فيما يتعلق بالوضع القانوني لمرشحي القوات المسلحة الثورية الكولومبية، أوضحت المحكمة الدستورية أن الوقف القانوني للإدانات المفروضة على أعضاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية ينطبق أيضاً على فقدان الأهلية السياسية. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، بدأ أحد ممثلي القوات المسلحة الثورية الكولومبية يشارك في الجلسة العامة للمجلس الانتخابي الوطني، دون أن يكون له حق التصويت، عملا بأحكام الاتفاق.

٣٧ - وخلال الفترة من ١١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر، وهي الفترة المقررة لتسجيل المرشحين، سجل حزب القوات المسلحة الثورية الكولومبية ٧٤ مرشحا، ٣٩ في المائة منهم نساء، لانتخابات الكونغرس، في بوغوتا وفي خمس مقاطعات - ٢٣ مرشحا لمجلس الشيوخ و ٥١ مرشحا لمجلس النواب. وكان من بين هؤلاء أفرادٌ سابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي ومرشحون من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والنقابات العمالية.

٣٨ - وبدأت الحملة لانتخابات الكونغرس في ١١ كانون الأول/ديسمبر. وفي بادرة إيجابية، نُظمت عدة ملتقيات بمناسبة تدشين حزب القوات المسلحة الثورية الكولومبية في عدة مدن دون وقوع حوادث. وستقوم البعثة، في إطار ولاياتها المتعلقة بالضمانات الأمنية، وبالاتصال الوثيق مع بعثة المراقبة الانتخابية، وهي منظمة غير حكومية وطنية، بإيلاء اهتمام خاص لأمن المشاركين في الحملة السياسية بغض النظر عن انتمائهم السياسي.

إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي

٣٩ - اجتمع المجلس الوطني لإعادة الإدماج، المسؤول عن الإشراف العام على عملية إعادة الإدماج، كل أسبوع تقريبا خلال الفترة المشمولة بالتقرير وأنشأ أفرقة عمل معنية بالمسائل الجنسانية والصحة والأراضي والمشاريع الإنتاجية. وساهم المجلس في تحسين التنسيق وبناء الثقة بين المسؤولين عن إعادة الإدماج في كل من الحكومة وحزب القوات المسلحة الثورية الكولومبية. بيد أنه لم يف بمهمته الرئيسية، وهي وضع خطة وطنية لإعادة الإدماج، التي يظل لا غنى عنها لتوفير الزخم والاتساق لجهود إعادة الإدماج.

٤٠ - وعلى الصعيد الإقليمي، أنشئت على مدى الشهرين الماضيين مجالس إقليمية لإعادة الإدماج في ٢٥ من المناطق الإقليمية الـ ٢٦. وتتولى هذه المجالس المسؤولية عن وضع خطط إقليمية لإعادة الإدماج من خلال نَهج مجتمعي المنحى. وتزايدت أهمية إقامة الشراكات مع الجهات الفاعلة الإقليمية والمحلية، من كل من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك سلطات المقاطعات والبلديات، مع تغير بؤرة تركيز إعادة الإدماج من الأهداف القصيرة الأجل إلى الأهداف الأطول أجلا وفي ظل ضرورة مواءمة مشاريع إعادة الإدماج مع سياسات التنمية الإقليمية. ويعمل مجلس إعادة الإدماج بالمقاطعة، الذي أنشأه محافظ أنتيوكيا ويضم إدارة المقاطعة وحزب القوات المسلحة الثورية الكولومبية والوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع، على معالجة المسائل المتصلة بإتاحة الحصول على الأراضي والتوظيف والشؤون الجنسانية والتعليم والبنية التحتية. وفي فيافيسينسيو (مقاطعة ميتا)، أنشئ ”سوق للحلول“ يستهدف الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي خارج المناطق الإقليمية، اشتركت

في تنظيمه الوكالة ومكتب المفوض السامي للسلام وحكومة المقاطعة وبلدية فيافيسينسيو والبعثة، من أجل حل مشاكل محددة تتعلق بالصحة أو التعليم أو المسائل القانونية أو المصرفية التي يواجهها المقاتلون السابقون.

٤١ - وواصلت الوكالة المعنية بالإدماج والتطبيع، وهي الوكالة الرئيسية في عملية إعادة الإدماج، نشرَ أفراد في الميدان. وحتى الآن، نشرت الوكالة ٩١ من موظفيها في جميع المناطق الإقليمية، مع التركيز على تنسيق إجراءات مؤسسات الدولة وإعادة الإدماج في مرحلة مبكرة، بسبل شملت إصدار بطاقات الهوية الوطنية، وفتح حسابات مصرفية، وتسجيل المقاتلين السابقين في النظم المدعمة للرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية. وأنشأت الوكالة وحدة تقنية جديدة وعينت مديرا لها بهدف تيسير المشاركة المباشرة للأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في وضع الاستراتيجيات المحلية والإقليمية لإعادة الإدماج.

٤٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدثت تطورات إيجابية في تنفيذ المرحلة المبكرة من إعادة الإدماج. فحتى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، من مجموع ٤٥١ ١٢ فردا معتمدا من الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، بلغ عددُ الأفراد الذين فتحوا حسابات مصرفية ٨٦٠ ١١ فردا؛ وعدد الذين حصلوا على بدل إعادة الإدماج الخاص بهم البالغ ٦٧٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة والذي يقدم مرة واحدة ٣٦٢ ١١ فردا؛ وعدد الذين تلقوا مرتبات عن خمسة أشهر بقيمة ٢٢٠ دولارا حوالي ٢٠٠ ١٠ فرد؛ وعدد الذين سجلوا لدى الصندوق العام للمعاشات التقاعدية ٥٥٥ ٦ فردا.

الصحة والتعليم

٤٣ - يبلغ عدد المقاتلين السابقين المسجلين في النظام المدعم للرعاية الصحية حتى الآن ٦٣٦ ١٠ مقاتلا سابقا. وحتى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، كان عدد المستفيدين من خدمات هذا النظام ٢٣٥ ٣ شخصا.

٤٤ - وكتدبير انتقالي، أنشأت الحكومة في الربع الأول من عام ٢٠١٧ مرافق للرعاية الصحية في كل منطقة إقليمية، تقدم الخدمات إلى المجتمعات المحلية القريبة وإلى المنطقة الإقليمية. وواجهت بعض هذه المرافق نقصا في الإمدادات، بينما توقفت مرافق أخرى عن العمل. وينص المرسوم ٢٠٢٦ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بشأن تنظيم المناطق الإقليمية على أن الخدمات الصحية التي تقدمها وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ستنتهي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر. ونظراً للحساسية الشديدة للمسائل المتعلقة بالرعاية الصحية في أوساط الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في المناطق الإقليمية، من المستصوب تمديد هذه الخدمات.

٤٥ - ولا تزال الرعاية الصحية المتخصصة تشكل تحديا خطيرا نظرا لأن نصف المناطق الإقليمية بعيدة عن أقرب مركز للرعاية الصحية المتخصصة. ويشكل هذا الوضع صعوبة كبيرة لـ ١٣٠ من المقاتلين السابقين من ذوي الإعاقات الذي يحتاجون إلى رعاية منتظمة لإعادة تأهيلهم والتي قد لا تتوفر إلا في المدن الكبيرة. ويمكن أن تصل تكاليف الانتقال والإقامة إلى مبلغ يعادل ٤٠ في المائة من دخلهم الأساسي. وأنشأ المجلس الوطني لإعادة الإدماج فريقا تقنيا للصحة لتحديد الأولويات فيما يتعلق بمعالجة ٢٦ حالة خطيرة.

٤٦ - وثمة مسألة أخرى شديدة الحساسية تتعلق بالرعاية الصحية للعدد المتزايد للحوامل والأمهات المرضعات والأطفال في المناطق الإقليمية. وقد وافقت وزارة الصحة والمجلس الوطني لإعادة الإدماج والمنظمة الدولية للهجرة على تنفيذ مشروع يوجه للمناطق الإقليمية والمجتمعات المحلية المجاورة، سيبدأ في ثلاث مناطق إقليمية. وتوجد حاجة إلى الدعم لضمان توسع المشروع إلى مناطق أخرى ولضمان استدامته. وتوجد حاجة أيضاً إلى دعم مرافق رعاية الطفل من أجل تمكين النساء من المشاركة بصورة كاملة في أنشطة إعادة الإدماج.

٤٧ - وفيما يتعلق بالتعليم، كانت دائرة التدريب المهني الوطنية واحدة من المؤسسات العامة الأولى الحاضرة في المناطق الإقليمية، حيث قدمت التدريب إلى ٨٧٠ ٢ مقاتلا سابقا وإلى أشخاص من المجتمعات المحلية المحيطة. وتنفذ وزارة التعليم حاليا برنامجاً بعنوان ''Arando la Educación''، قدم التعليم الأساسي والثانوي لأكثر من ٠٠٠ ٣ مقاتل سابق و ٥٠٠ ١ شخص من المجتمعات المحلية القريبة؛ وأتم ٣٠٠ من المقاتلين السابقين الدراسة الثانوية هذا العام. وفي بعض الحالات، تواجه الأنشطة التعليمية صعوبات نتيجة لنقص البنى التحتية والمواد التعليمية. ومن الجهود الأخرى الجديرة بالذكر مبادرات المكتبات المتنقلة التي تشجعها وزارة الثقافة في شتى المناطق الإقليمية .

المشاريع الإنتاجية والمدرة للدخل

٤٨ - في حين أحرز تقدم في إعادة الإدماج المبكر، فإن المشاريع الإنتاجية وغيرها من أشكال إدرار الدخل أصبحت شاغلا محوريا لأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية، وهي بحسب الاستقصاءات التي أجرتها البعثة أحد أهم العوامل في قرار المقاتلين السابقين بشأن مكان الاستقرار. وفي الوقت الحالي، تنتقل مجموعات صغيرة من المقاتلين السابقين إلى خارج المناطق الإقليمية للمشاركة في الجهود الجماعية لإعادة الإدماج في أماكن تناسبهم بدرجة أكبر. واستجابت الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع لمساعدة المقاتلين السابقين الذين انتقلوا إلى موتاتا ويوندو (أنتيوكيا)، ولاخوليا (ميتا)، وسانتا سيسيليا (ريسارالدا)، وباتيا (كاوكا).

٤٩ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، سُجلت رسمياً في غرفة التجارة منظمةٌ تعاونية أنشأها حزب القوات المسلحة الثورية بموجب اتفاق السلام، تعرف باسم ''إيكومون'' (ECOMUN). وعلى مدى الأشهر الثلاثة الماضية، قدمت وزارة العمل التدريب إلى ٢٠٠ ٥ شخصا في مجال الاقتصاد التضامني. وكانت هناك حالات تأخير في إصدار شهادات التدريب التي تشكل شرطا أساسيا لإنشاء تعاونيات محلية. وجرى حتى الآن إنشاء ١٨ تعاونية بدعم من الوزارة، تعمل ٩ منها حاليا في ست مناطق إقليمية . ويحق لكل مقاتل سابق الحصول على رأسمال أولي يقدم مرة واحدة قدره حوالي ٧٠٠ ٢ دولار لبدء مشروع إنتاجي فردي أو جماعي. ومن اللازم تقديم التمويل للأفراد السابقين في القوات المسلحة الكولومبية الثورية - الجيش الشعبي الذين يطلبونه لأنشطتهم الإنتاجية.

٥٠ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، وضعت الإجراءات المتعلقة بتقديم المشاريع الإنتاجية إلى المجلس الوطني لإعادة الإدماج. وحتى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت ثلاثة مشروعات إنتاجية في بوندورس (لاغواخيرا)، وفي ميرافايي (كاكيتا) وفي لافاريانتي (نارينيو). ويقوم المجلس حاليا باستعراضها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اختار المجلس ٢٦ خبيرا تولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نشرهم لدعم تصميم المشاريع في جميع المناطق الإقليمية. ويتوقع الانتهاء بدرجة كبيرة من صياغة المشاريع بحلول كانون

الثاني/يناير ٢٠١٨. إلا أن بعض المناطق الإقليمية تواجه صعوبة في الحصول على الأرض المناسبة أو تفتقر إليها وستكون هناك حاجة بالتالي إلى وضع وتنفيذ المشاريع خارج هذه المناطق الإقليمية.

٥١ - وفي الوقت نفسه، أقيمت في كثير من المناطق الإقليمية مشاريع إنتاجية اضطلع بها مقاتلون سابقون بصورة مستقلة، باستخدام مرتبهم الشهري ومدفوعات إعادة الإدماج المقدمة مرة واحدة. ففي منطقة بوندورس الإقليمية (لاغواخيرا)، أقيم مشروع مزارع شامل على أرض تم استئجارها لمدة عشرة أعوام، وأنشئت ورشة للنسيج. وفي منطقة لامونتانييتا الإقليمية (كاكيتا)، أقيم مشروع كبير لزراعة الأناناس تلقى دعما من المنتجين والملاك من القطاع الخاص. وفي منطقة ميرافابي الإقليمية (كاكيتا)، اضطلع المقاتلون السابقون بمشروع لتربية الأسماك. وفي منطقة كولوناس الإقليمية (غوافياري)، أقيمت أربعة مشاريع إنتاجية (في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية وتربية الأسماك وتربية الدواجن). وفي بعض الحالات ساعدت الوكالةُ المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع ودائرةُ التدريب المهني الوطنية في تصميم هذه المشاريع. وفي بعض المناطق الإقليمية كونت المقاتلات السابقات رابطات لهن للترويج للمشاريع الإنتاجية، ومنها على سبيل المثال شبكة النساجات في منطقة تشاراس الإقليمية (غوافياري). ويجري حاليا تنفيذ عدد أكبر بكثير من تلك المبادرات، وتوجد حاجة إلى الدعم من أجل التمكين الاقتصادي للنساء.

٥٢ - وهناك عدة مشاريع تنفذها حالياً وكالات حكومية ومنظمات غير حكومية وكيانات تابعة للأمم المتحدة بدعم دولي، منها مشروع التنمية البيئية المسمى ”*Ambientes para la paz*“ الذي ينفذ في ثلاث مناطق إقليمية (سان فينسنتِ دل كَغوان (كاكيتا) وميسيتاس وفيستا إرموسا (ميتا)) ويستفيد منه ٨٠٠ ٣ شخص (٣٠ في المائة مقاتلون سابقون، و ٧٠ في المائة من سكان المجتمعات المحلية). وينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاريع صغيرة سريعة الأثر في ٣١ منطقة (المناطق الإقليمية الـ ٢٦ وخمس مناطق إضافية). وقرر الاتحاد الأوروبي إدراج مسألة الإدماج ضمن أولويات صندوق الاتحاد الأوروبي لدعم السلام في كولومبيا، ووافق في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر على تمويل أربعة من برامج إعادة الإدماج، بمبلغ مجموعه ٢٠ مليون يورو، من بينها مشروعٌ للأمن الغذائي تنفذه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وستقوم الأمم المتحدة أيضاً، من خلال الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين، بدعم إعادة الإدماج الإنتاجية في ١٤ منطقة إقليمية. ومن شأن إسراع المجلس الوطني لإعادة الإدماج في اعتماد استراتيجيته وخطته الوطنيتين أن يمكِّن جميع الجهات الفاعلة من كفالة التماسك بين هذه المبادرات المختلفة.

٥٣ - وحتى الآن، حددت البعثة ٩٠ مشروعا إنتاجيا في ٢٣ منطقة إقليمية، منها ٤٧ مشروعا في مرحلة التصميم، و ١٦ في المرحلة التجريبية، و ٢٧ قيد التنفيذ. ويقدر عدد المستفيدين المباشرين من هذه المشاريع بحوالي ٠٠٠ ٣ شخص.

٥٤ - وعلى مدى الأشهر القليلة الماضية، تواصلت البعثة مع ممثلي القطاع الخاص للتشديد على أهمية إنجاح عملية إعادة الإدماج بوصفها إسهاما في كل من أمن وتنمية المناطق الريفية. وفي الآونة الأخيرة، تقدم عدد من الشركات الخاصة لاستكشاف آفاق التعاون مع مشاريع إعادة الإدماج الإنتاجية. ففي مقاطعة ميتا، أعربت جهات من القطاع الخاص عن استعدادها للمشاركة بشكل مباشر في تنمية مشاريع الزراعة في منطقة ميسيتاس الإقليمية. ونفذت مبادرات للحوار بين حزب القوات المسلحة الثورية الكولومبية وملاك الأراضي ومربي الماشية في مقاطعتي سيسار ولاغواخيرا تناولت مسائل إعادة الإدماج والعدالة والمصالحة.

وينص التوجيه الرئاسي رقم ٣، المنشور في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، على إنشاء طرائق عمل بين الحكومة والقطاع الخاص لتحديد المبادرات الإنتاجية المتوافقة مع خطط إعادة الإدماج.

٥٥ - وفي حين لم تدرج مسألة الحصول على الأرض ضمن الأحكام المتعلقة بإعادة الإدماج في اتفاق السلام، فإن نجاح إعادة الإدماج في المناطق الريفية لا ينفصل عن مسألة الحصول على الأرض، لكونها شرطا أساسيا حيويا لنجاح المبادرات الإنتاجية. وأرحب بالعمل القيادي الذي يضطلع به الرئيس سانتوس في كفالة إتاحة الأرض في صورة حيازات عقارية للمقاتلين السابقين المتفرغين لتلك المشاريع الإنتاجية. وأعلنت الوكالة الوطنية للأراضي أنها حددت ١٤ حيازة عقارية تبلغ مساحتها الكلية ٦٣٠ هكتارا داخل المناطق الإقليمية. وإضافةً إلى ذلك، قدم حزب القوات المسلحة الثورية الكولومبية عرضا بشأن ٦٧ قطعة أرض تبلغ مساحتها ٠٠٠ ٥ هكتار لتنفيذ مشاريع إنتاجية، تقع كلها خارج المناطق الإقليمية، من أجل مشاريع إعادة الإدماج. وسيكون لاتخاذ بضع تدابير فعالية أكبر في تحقيق استقرار عملية إعادة الإدماج وكفالة استدامتها في الأجل الطويل من إتاحة الأرض للمقاتلين السابقين، الذين يعد السواد الأعظم منهم مزارعين أو يأتون من أسر مزارعة ولديهم تصميم على بناء حياة جديدة في المناطق الريفية في كولومبيا.

٥٦ - ومن المبادرات الأخرى لإدرار الدخل منظمةٌ إنسانية تعمل في مجال إزالة الألغام تتألف من مقاتلين سابقين، هي منظمة أومانيسيموس (*Humanicemos*)، وقد صدرت شهادة اعتماد لها وقدمت لها التزامات بالتمويل من الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين والاتحاد الأوروبي. وستقوم هذه المنظمة العاملة في مجال إزالة الإلغام، بدعم تقني ومصاحبة من الوكالة الحكومية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، والمنظمتين غير الحكوميتين الدوليتين ''هالو ترست'' (Halo Trust) و ''أيودا بوبولار نورويغا'' (*Ayuda Popular Noruega*) (المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية)، بصفة أولية، بتدريب ١٤٦ من الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في مهام إزالة الألغام، وستبلغ نسبة النساء المشاركات في هذه المهام ٢٠ في المائة. وفي تعداد أجرته الجامعة الوطنية، أعرب ٧٠٠ ١ من الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي عن اهتمامهم بالمشاركة في هذا البرنامج.

واو - المسائل الشاملة

المسائل الجنسانية

٥٧ - أُحرز تقدم محدود في إدراج نهج مراع للاعتبارات الجنسانية في إعادة الإدماج والضمانات الأمنية. واتخذ المجلس الوطني لإعادة الإدماج خطوة جديرة بالترحيب هي إنشاء فريق عامل تقني معني بالمسائل الجنسانية. وبالمثل، أنشأت اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية لجنة تقنية معنية بوضع نهج مراع لظروف المناطق الإقليمية وللاعتبارات الجنسانية. ودعت المنظمات النسائية إلى زيادة التمثيل في اللجنة. وقامت المقاتلات السابقات في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي (تشكل النساء ٢٣ في المائة من مجموع الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي الذين جرى تسريحهم، وفقا للتعداد الوطني) بوضع استراتيجية خاصة بهن لإعادة الإدماج، من خلال اللجنة الخاصة بهن المعنية بالمرأة والمسائل الجنسانية والتنوع الجنسي، وعرضها على المجلس.

٥٨ - وتجري البعثة حوارا منتظما مع المنتديات الوطنية للمنظمات النسائية ومع المنظمات الإقليمية والمحلية. وقامت البعثة أيضاً بالتنسيق المنتظم مع المنتدى الخاص الرفيع المستوى للمرأة، المسؤول عن كفالة تنفيذ الاتفاق النهائي على نحو مراع الاعتبارات الجنسانية. وتقوم البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) حاليا بإعداد بروتوكول بشأن مجالات العمل المشترك.

٥٩ - وعززت البعثة شبكتها المؤلفة من ٣٤ منسقاً للشؤون الجنسانية على نطاق مكاتبها الإقليمية والميدانية، يعملون على دعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أنشطة البعثة والتنسيق مع المنظمات النسائية والقيادات النسائية والنساء اللاتي يعشن في المناطق الإقليمية. وفي كانون الأول/ديسمبر، نظمت البعثة معتكفا لجميع جهات تنسيق الشؤون الجنسانية تضمن مشاركة مكتب أمين المظالم، والشرطة الوطنية، ومنسقي الشؤون الجنسانية في حزب القوات المسلحة الثورية الكولومبية من المناطق الإقليمية الـ ٢٦. ودعا المشاركون إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للمسائل التي تؤثر على عضوات القوات المسلحة الثورية الكولومبية، بما في ذلك انعدام الأمن والعنف العائلي والرعاية الملائمة للحوامل والمرضعات وتحسين الحصول على الرعاية الصحية الإنجابية والدعم النفسي الاجتماعي.

حماية الطفل

٦٠ - تقيم البعثة اتصالات منتظمة مع المستشارة الرئاسية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج المعنون ''مسار حياة مختلف'' لإعادة إدماج ١٣٥ طفلا (هم الآن مراهقون) مرتبطين بالقوات المسلحة الثورية الكولومبية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم ١٢٢ طفلا إعلانات إلى وحدة الضحايا للتأهل للحصول على تعويضات، وتم الاعتراف بـ٩٢ طفلا باعتبارهم ضحايا، وتأهل ٤٢ للحصول على تعويضات نقدية. وتم تسجيلهم جميعا في نظام الضمان الاجتماعي. وعلى الصعيد المحلي، تتواصل البعثة مع المدافعين عن الأسر المخصصين لأطفال محددين مشاركين في البرنامج، بما في ذلك متابعة حالات محددة. وقد انتقل ٢٨ من المراهقين الذين بلغوا الثامنة عشرة إلى برنامج إعادة إدماج الراشدين.

٦١ - وعلى مدى فترة الإبلاغ، تابعت البعثة سبع حالات لمراهقين اختاروا البقاء في المناطق الإقليمية أو العودة إليها. وقد غادر بعض هؤلاء المراهقين المناطق الإقليمية، مما أثار شواغل بشأن حمايتهم. وقد وجهت البعثة انتباه المستشار الرئاسي إلى هذه الحالات وستوفر الدعم المحلي لمكتب المستشار لتقديم المساعدة في الاستجابة. وفيما يتعلق بالأطفال الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي الذين يعيشون في المناطق الإقليمية، لاحظت البعثة أنهم لا يتلقون اهتماما متخصصا يذكر وأن المرافق المخصصة للأطفال غير ملائمة. وهناك حاجة إلى استراتيجية واضحة يعدها المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة بشأن سبل تقديم الخدمات المتخصصة لهؤلاء الأطفال.

٦٢ - وختاما، ألاحظ مع القلق استمرار الشكاوى بشأن بتجنيد الأطفال من قبل الجماعات المسلحة غير القانونية، التي غالبا ما تكون من مجتمعات الشعوب الأصلية، ولا سيما في مقاطعات تشوكو وكاكيتا وكاوكا. وفي آب/أغسطس، تأكد مقتل طفل يبلغ من العمر ١٣ عاما في القتال، كانت جماعة منشقة قد جندته.

القضايا المتعلقة بالجماعات العرقية والشعوب الأصلية

٦٣ - تقيم البعثة حوارا منتظما مع المنظمات العرقية، بما في ذلك منظمات الشعوب الأصلية ومنظمات السكان الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، على الصعد الوطني والإقليمي والمحلي. وتواصل هذه المنظمات الدعوة إلى إدراج المنظورات العرقية في جميع مراحل تنفيذ اتفاق السلام. وقد حدَّد ما نسبته حوالي ١٨ في المائة من الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي أنهم من سكان الشعوب الأصلية، وحدد ما نسبته ١٢ في المائة من الأفراد السابقين بالقوات المسلحة الثورية الكولومبية أنهم كولومبيون منحدرون من أصل أفريقي. وفي مقاطعات تشوكو وسيسار ولاغواخيرا ، أسفر الحوار بين سلطات الشعوب الأصلية وممثلي القوات المسلحة الثورية الكولومبية عن عمليات إعادة إدماج محددة لأفراد سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي من مجتمعات الشعوب الأصلية.

٦٤ - والبعثة يساورها القلق بشأن أعمال العنف والتخويف الموجهة ضد زعماء الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والسكان الأصليين، بما في ذلك على وجه الخصوص مقتل أحد زعماء الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي ومزارعَيْن من السكان الأصليين من قبيلة آوا في توماكو في تشرين الأول/أكتوبر، ومقتل أحد حكام السكان الأصليين في تشوكو، في تشرين الأول/أكتوبر أيضا، وهو ما تحمل مسؤوليته جيش التحرير الوطني. ويسرت البعثة الاتصالات بين سلطات الجماعات العرقية، بما في ذلك حرس السكان الأصليين، وقوات الأمن العام بشأن المسائل المتعلقة بالأمن والحماية في أراضي الجماعات العرقية. وعملت البعثة أيضا مع سلطات ومنظمات السكان الأصليين والسكان الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي في أنشطة التحقق التي تقوم بها، بما في ذلك فيما يتعلق بحالة قتل أحد الصحفيين من السكان الأصليين في كاوكا في ٨ تشرين الأول/أكتوبر.

زاي - وقف إطلاق النار الثنائي المؤقت بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني

٦٥ - في ٨ كانون الأول/ديسمبر، قدمتُ إلى مجلس الأمن معلومات مستكملة عن تنفيذ الاتفاق المتعلق بوقف إطلاق النار الثنائي المؤقت بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني، الموقّع في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وسينقضي وقف إطلاق النار، ما لم يتم تمديده، في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وعقدت الحكومة وجيش التحرير الوطنية جولة خاصة من المحادثات في بوغوتا في الفترة من ٥ إلى ١٢ كانون الأول/ ديسمبر للنظر في الفروق في التفسير فيما يتعلق بتنفيذ وقف إطلاق النار الحالي؛ ولإبلاغ الأمم المتحدة عزم الطرفين فيما يتعلق بتمديد وقف إطلاق النار إلى ما بعد ٩ كانون الثاني/يناير ولتحديد مكان الجولة التالية من المحادثات.

٦٦ - وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، أعرب القائد الأول لجيش التحرير الوطني نيكولاس رودريغز باوتيستا، في رسالة موجهة إلى ممثلي الخاص ردا على طلبه إلى الطرفين بيان نواياهما بشأن إمكانية تجديد وقف إطلاق النار، عن استعداد جيش التحرير الوطني لمواصلة المفاوضات مع الحكومة بشأن وقف إطلاق نار جديد لدى استئناف المحادثات في كيتو، في ٩ كانون الثاني/يناير، وعن أمله في أن ترافق الأمم المتحدة وقف إطلاق النار الجديد عند التوصل إلى اتفاق بشأنه. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر أيضاً، ذكرت الحكومة أن الطرفين أحرزا تقدما في بعض المجالات خلال جولة المحادثات الخاصة وحثت جيش التحرير الوطني على استئناف المناقشات قبل ٩ كانون الثاني/يناير. وفي ١٨ كانون الأول/ ديسمبر،

عينت الحكومة كبير المفاوضين الجديد للمحادثات مع جيش التحرير الوطني، السيد غوستافو بِل، عقب استقالة سلفه، ورحب جيش التحرير الوطني بتعيينه.

٦٧ - ومنذ أن بدأت آلية الرصد والتحقق عملياتها في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمعت الآلية وأعضاؤها الأربعة، الحكومة وجيش التحرير الوطني والبعثة والكنيسة الكاثوليكية، ١٣ مرة. ونشرت البعثة ٣٣ فريقا في الميدان، في المناطق التي حدد الطرفان أنها ذات أولوية. وأصدرت الآلية تقريرين شهريين قدما إلى مائدة المفاوضات ولوحظ فيهما غياب المواجهات الرئيسية بين الطرفين والفوائد التي تعود على السكان المدنيين من وقف إطلاق النار، على الرغم من وقوع بعض الحوادث.

حاء - الاتصال الخارجي والتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة

٦٨ - واصلت البعثة تعزيز عملها مع الوكالات الحكومية؛ وسلطات المقاطعات والبلديات والسلطات المحلية؛ ومنظمات المجتمع المدني؛ والكنيسة الكاثوليكية والمؤسسات الدينية؛ والقطاع الخاص؛ والمجتمع الدولي. وأدى الحوار المتواصل مع ممثلي الجماعات العرقية والمنظمات النسائية إلى زيادة إدراج منظورات مختلفة في تقارير التحقق.

٦٩ - وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٣٦٦ (٢٠١٧)، واصلت البعثة العمل مع فريق الأمم المتحدة القطري لضمان التخطيط المتكامل والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي والمحلي. إذ تم إجراء تحديد مشترك للنظراء من أجل تحسين مواءمة التراسل والتواصل، ويجري استكشاف الخيارات لتقاسم القدرات المتعلقة بإدارة المعلومات، وتم اعتماد إطار استراتيجي متكامل. وفي الوقت نفسه، واصلت الأفرقة المواضيعية المعنية بإعادة الإدماج وبالضمانات الأمنية الاجتماع بانتظام لتبادل المعلومات والتحليلات والتحاور مع النظراء الرئيسيين.

رابعا - هياكل البعثة

٧٠ - في الوقت الراهن، للبعثة ما مجموعه ٢٤٨ موظفا مدنيا و ١٧٠ مراقبا دوليا تم نشرهم في ٦٠ موقعا على الصعد الوطني والإقليمي والمحلي. وتواصل جميع البلدان التي ساهمت بمراقبين في البعثة الأولى، وعددها ١٩ بلدا، المساهمة في بعثة التحقق. وتقوم البعثة بنشاط بتشجيع استراتيجيتي المتعلقة بالتكافؤ بين الجنسين، إذ مثلت النساء، بحلول كانون الأول/ديسمبر، ٥٠ في المائة من الموظفين المدنيين و ١٥ في المائة من المراقبين الدوليين.

٧١ - وعملا بالقرار ٢٣٦٦ (٢٠١٧)، تم القيام بمجموعة من الأنشطة التحضيرية قبل بدء بعثة التحقق مكّنتها من الاضطلاع بمهامها منذ بداية ولايتها. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، أذن مجلس الأمن بمهام إضافية في قراره ٢٣٨١ (٢٠١٧) تتعلق بالتحقق من وقف إطلاق النار بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني. وبعد الحصول على الإذن، عملت البعثة مع المقر والبلدان المساهمة بمراقبين على نشر ٧٠ مراقبا إضافيا، وإعادة نشر الموظفين والمراقبين الحاليين، وإعادة تخصيص المركبات، وأجهزة الاتصال اللاسلكي، وتكنولوجيا المعلومات ومعدات السلامة. كما قدمت مواد تدريبية بشأن التحقق من وقف إطلاق النار، وقامت بتحليل للجوانب الأمنية. ونتيجة لذلك، أنشأت البعثة بسرعة وجودا لها في معظم المناطق التي منحتها الأطراف الأولوية.

دعم البعثة

٧٢ - عملت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير على إكمال التصفية الإدارية واللوجستية للبعثة السابقة وعلى تفعيل بعثة التحقق. ففيما يتعلق بالتصفية، وقّعت الأمم المتحدة وحكومة كولومبيا مذكرة تفاهم تنظم ترتيبات تقاسم التكاليف وكذلك طلب توريد من أجل توفير مركبات للبعثة كما في إطار الولاية السابقة. وتواصل البعثة استعراض الفواتير المقدمة من الحكومة ودفع تكاليف السلع والخدمات المقدمة في إطار طلبات التوريد الموقعة.

٧٣ - ونُقلت المكاتب الإقليمية الثمانية الممولة سابقا في إطار ترتيبات تقاسم التكاليف بين الأمم المتحدة والحكومة إلى أماكن عمل تعاقدت البعثة بشأنها بشكل حصري، وفُتح مكتب إقليمي إضافي في باستو. وإضافة إلى ذلك، تم نقل المكتب الإقليمي الحالي في بوكارامانغا إلى كوكوتا. وتم فتح سبعة مكاتب فرعية جديدة. ونتيجة للجهود الاستباقية المبذولة لاستكشاف هذا الخيار، يشترك مكتبان من المكاتب الإقليمية التسعة وثلاثة من المكاتب الفرعية في أماكن العمل مع وكالات أو صناديق أو برامج تابعة للأمم المتحدة.

٧٤ - وتقوم البعثة حاليا بالتعاقد بشأن معسكرات جاهزة صغيرة من أجل المناطق الإقليمية الـ ٢٦. ويجري، حيثما أمكن، استئجار الأرض للمعسكرات في مواقع كانت تشغلها الآلية الثلاثية للرصد والتحقق بغرض الحفاظ على القرب من المناطق الإقليمية وتحقيق وفورات لأن هذه المواقع تمت بالفعل تسوية أرضها وجرى إعدادها وأنشئت بها بعض الهياكل الأساسية. وأبرمت البعثة اتفاقا مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من أجل تقديم خدمات إدارة المشروع في المواقع المقترحة. وبما أنه يرجح ألا يكتمل هذا المشروع سوى في شباط/فبراير، وبالنظر إلى الحاجة الملحة إلى وجود البعثة في المناطق الإقليمية، شرعت البعثة في نفس الوقت في وضع خطة لإنشاء مخيمات مؤقتة في هذه المواقع. وتجري إعادة التفاوض بشأن طلب التوريد المتعلق بالخدمات الطبية مع الحكومة لضمان تزويد موظفي البعثة بخدمات الرعاية الطبية والإجلاء الطبي في جميع مواقع البعثة وفق الشروط والأحكام نفسها التي كانت السارية على البعثة السابقة. وبالنظر إلى سحب الموظفين الطبيين الذين قدمتهم الحكومة من مناطق ونقاط التجمع الـ ٢٦، التي حدثت فيها عمليات إلقاء الأسلحة، شرعت البعثة في التعاقد مع مساعدين طبيين في المناطق الإقليمية وفي ومواقع مراقبة تتعلق بوقف إطلاق النار بين الحكومة وجيش التحرير الوطني التي تبعد بأكثر من ساعة واحدة عن مرافق طبية مناسبة.

سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٧٥ - أيد فريق الأمم المتحدة القطري المعني بإدارة الأمن التابع للأمم المتحدة مؤخرا الخطة الأمنية القطرية ووافق على التقييمات المستكملة للمخاطر الأمنية. ويلاحَظ في هذه الوثائق أنه رغم حدوث انخفاض عام في مؤشرات العنف على الصعيد الوطني، فإن الأخطار المحتملة على سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة وعملياتها قد أصبحت، من حيث طبيعتها ونوعها ومصدرها، أكثر انتشارا. وستواصل البعثة رصد هذه الاتجاهات واستكمال إجراءات التشغيل الأمنية وفقا لتطور الحالة الأمنية.

السلوك والانضباط

٧٦ - أعطت البعثة الأولوية لتعزيز تدابير الوقاية فيما يتعلق بالسلوك والانضباط. وقد ركزت الأنشطة على التدريب التوجيهي للموظفين الجدد، وتقييمات المخاطر ودورات إعادة التدريب في المكاتب الميدانية، وتوفير المعلومات للجمهور بشأن آليات الإبلاغ، وتوزيع منشورات وبطاقات جيب على أفراد البعثة توجز سياسة عدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وإصدار مدونة السلوك للبعثة.

٧٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إبلاغ البعثة بأربعة ادعاءات: صُنف ادعاء واحد بأنه سوء سلوك جسيم، وهو حاليا قيد التحقيق. ولم يثبَت ادعاءان بأدلة. أما الادعاء الرابع، فأثبِت بالأدلة ويجري القيام بالإجراء التصحيحي اللازم.

خامسا - ملاحظات

٧٨ - بالاكتمال الناجح لوقف إطلاق النار وعملية إلقاء السلاح، وتحويل القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي إلى حزب سياسي، دخلت كولومبيا مرحلة جديدة من تاريخها الحديث. وفُتحت فرص غير مسبوقة لمعالجة المسائل الطويلة الأمد، وتحقيق الأمن والتنمية في المناطق الأكثر تضررا من النزاع، التي تغطي ثلث البلديات وأكثر من نصف أراضي البلد. والتحديات، التي نتجت عن عقود من النزاع المسلح، هائلة ومتشابكة: الافتقار إلى الهياكل الأساسية، وغياب مؤسسات الدولة، والفقر المدقع، والاقتصادات غير القانونية، ووجود إرث من العنف. ولكن هناك أيضا الكثير من النوايا الحسنة، ويمكن لمسها لدى العديد من فئات السكان من أوساط المزارعين إلى المؤسسات الأكاديمية، ومن الكنائس إلى الأعمال التجارية الخاصة، التي ترى فرصة بناء مجتمع أكثر استقرارا واتحادا وسلاما.

٧٩ - ومن بين التطورات الإيجابية في الأشهر الثلاثة الماضية دخولُ حزب القوات المسلحة الثورية الكولومبية الجديد إلى مجال السياسة القانوني. فقد كان إبدال الأسلحة بالسياسة وفرصة للتنافس في الانتخابات هدفا رئيسيا لعملية السلام. وستكون الأشهر المقبلة بالغة الأهمية لتحقيق هذا الهدف، وسيكون اتخاذ التدابير الأمنية المناسبة من أجل الجميع أساسيا. ويتمثل تطور بارز آخر في الأشهر الأخيرة في الأثر الإيجابي للوقف المؤقت لإطلاق النار بين الحكومة وجيش التحرير الوطني. فما فتئت المجتمعات المحلية تبلغ عن حدوث تحسن في الحالة الإنسانية، وإن وقعت عدة حوادث خطيرة. وهذا ليس بالإنجاز الهين، وعلى الرغم من أن وقف إطلاق النار كان بلا شك صعبا للغاية وينبغي جعله أكثر فعالية، ينبغي للحكومة وجيش التحرير الوطني بذل كل جهد ممكن للحفاظ على هذه المكاسب وتعزيز الفوائد بالنسبة للسكان.

٨٠ - وخلافا لهذه التطورات الإيجابية، ورغم أن الأرقام العامة المتعلقة بالأمن على الصعيد الوطني لا تزال تظهر تحسنا بالمقارنة مع السنوات قبل اتفاق السلام، فإن زيادة انعدام الأمن في عدة مناطق متضررة من النزاع هي السمة الأكثر إثارة للقلق في مرحلة ما بعد الاتفاق هذه. ويبين هذا الوضعَ بشكل جلي العدد المتزايد لجرائم القتل والتهديدات التي تستهدف القادة المجتمعيين، ودعاة إعادة الأراضي إلى مالكيها، والمروجين لبرامج الاستعاضة عن الكوكا بمنتجات أخرى، والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وكما هو مسلّم به على أعلى مستويات حكومة كولومبيا، يجب القيام، على سبيل الأولوية، بالسيطرة على هذا الاتجاه وعلى تكاثر الجهات المسلحة العاملة خارج إطار القانون التي ترتبط به.

٨١ - وفي هذا الصدد، أرحب بقيام الحكومة مؤخرا، تمشيا مع أحكام اتفاق السلام، بتجهيز نفسها بأدوات جديدة للتصدي بشكل أقوى وأكثر تنسيقا لهذه المسألة. ويمثل النشر الجديد لقوات الأمن الموجَّه نحو حماية المجتمعات المحلية والوقاية في المناطق الأكثر حساسية؛ وتعزيز نظام الإنذار المبكر لمكتب أمين المظالم؛ وتجدد تركيز مكتب النائب العام ووحدة التحقيقات الخاصة الجديدة التابعة له على التحقيقات في مقتل القادة المجتمعيين؛ واعتماد نهج جماعي معزز في مجال حماية المجتمعات المحلية تطورات هامة ستحدث تغييرا إذا طُبقت بعزم وباستخدام الموارد اللازمة.

٨٢ - والنجاح في إعادة إدماج الأفراد السابقين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في الحياة المدنية أساسي لتحقيق الاستقرار في مناطق النزاع السابق. والسبيل الذي اختارته القوات المسلحة الثورية الكولومبية، أي إعادة الإدماج الجماعي في المناطق الريفية، أكثر تعقيدا من البحث عن العمل الفردي. وسوف يستغرق بعض الوقت وينطوي على المخاطر التي تحف عادة أي مشروع زراعي. ولكن العدد المتزايد للمشاريع في المناطق الإقليمية يبين اتساق هذا الخيار مع مهارات وتطلعات العديد من الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وأرحب بالنهج الذي يعتمده الرئيس سانتوس والقوات المسلحة الثورية الكولومبية لإعادة الإدماج كاستثمار في الأمن والتنمية في المجتمعات المحلية الريفية. والشراكات بين الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي ومختلف الجهات الفاعلة مهمة لنجاح عملية إعادة الإدماج، وفي هذا الصدد، أرحب ترحيبا حارا بالدور والالتزام المتزايدين لسلطات المقاطعات والبلديات، والقطاع الخاص، والجامعات، ومنظمات المجتمع المدني في مجال دعم المشاريع الإنتاجية وغيرها من مبادرات إعادة الإدماج.

٨٣ - إن العقبات التي تواجهها كولومبيا هائلة حقا. ولكنني واثق من أن الزخم المتولد عن نهاية النزاع بين دولة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي يمكن الحفاظ عليه. والغالبية العظمى من الكولومبيين، بمن فيهم أولئك الذين لا يؤيدون تماما اتفاق السلام، واعون بالفرصة التاريخية المتاحة ومستعدون لاستغلالها بصرف النظر عن انتمائهم السياسي. ويمكنهم أن يعولوا على الدعم المتواصل من بعثة التحقق وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، الذين أشكرهم على جهودهم الدؤوبة في دعم السلام في كولومبيا. ويظل الدعم المتواصل من البلدان المساهمة بمراقبين، والبلدان الضامنة، والبلدان المصاحبة، ومجلس الأمن، والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا مصدر قوة لعملية السلام.